

قال في الكشاف دخلت تحت كسر الاشارة على الظرف لان الكلام ليس في
 السك انما هو في المسكوك فيه وانه لا يجزم ان كل الظهور لادلة
 وسمادتها عليه **قوله** والجار الكوفيين والاختصاص رفعها الفاعل
 في غير هذه المواضع ايضا نحو في الدار زيد **قوله** في المعنى لان
 الاعتماد عندهم ليس بسبب والجار ايضا ان يكون مبتدأ وان الجار
 الوجهين في نحو قائم زيد ان يكون قائم مبتدأ او زيد فاعلا وان يكون
 قائم خبرا متقدما وزيد مبتدأ مؤخرا والجار **قوله** في كل من ذلك
 ان يكون زيد مبتدأ وما قبله خبر انتهى **قوله** الرضي في شرح
 الحاشية الكوفية يوجب ان يرفع زيد في نحو في الدار قائم زيد
 على الفاعلية ولا يجوز ان يكون مبتدأ اعتقادهم ان الخبر
 لا يتقدم على المبتدأ مفردا كان او جملة لانه لا يتقدم الضمير على ضميره
 وليس بشئ لان الخبر المبتدأ المتقدم والضمير متاخرا تقدم في كل من
 علامه زيد واما الاختصاص فلا يوجب ذلك بل يجوز ان يرفع المبتدأ
 ايضا اذ هو يجوز تقدم الخبر على المبتدأ لكنه لما جاز اعمال الصفة
 بلا اعتمادها تكون زيد في قائم زيد فاعلا ايضا **قوله** في نحو في الدار
 الظرف بلا اعتماد قولان وذلك لان الظرف اصغرت في عمل الفعل
 من الصفة انتهى **قوله** نكتته قاله التقدير في النسبة
 اعلامه يتفصل ما علم مما قبله اجلا ولا في قوله الجود التطر الى قبله
 تعلم به انتهى وكل من التفسير يصح هنا **قوله** عما قاله المنتجب
 التصديقه على الظرف وهو الكسرة والمدخر المبرم العيني وهو من
 صلاة المغرب الى الغداة **قوله** في وقت الصلاة **قوله** ايضا
 قاله في حاشية ارسطو مسكورة بجملة بعبارة من العران وهو يعني
 نكتتها واخبارها من الوصف ولانها من هذا الوجه

قال

قال في المعنى وفرد من الفعل لاعتماده وقيل الفاعل الفعل المحذوف
 والخيار الاول بدليلين احدهما امتناع نفي في الحال في نحو زيد في
 الدار كالمسكوك وان كان الفاعل الفعل لم يمنع وقوله
 فان يك جزماني بارض سواكم فان فواذيه عند كل الدهر اجمع
 فاذا الضمير المستتر في الظرف والضمير لا يستتر الا في عامله ولا
 يصح ان يكون نوكبا للضمير محذوف مع الاستمرار لان التوكيد
 والحذف متنافيان ولا يتم ان على محله من الرفع بلا بدلان الطالب
 المحال قد نزل واختار ابن مالك المذهب الثاني مع اعترافه بان
 الضمير مستتر في الظرف وهذا التناقض فان الضمير لا يسكن الا
 في عامله **قوله** وهذا هو الجرح مجتمعا ان يكون اسما في قوله
 فاعلا بالجار والمجور ويجوز ان يكون اسما في فاعلا لا جبر والماضي
 هو القوي لا يتم بذكره لا مقابل قوله فاعلا وهو كونه مبتدأ
 ولو كان مراده الاول لذكر ايضا مقابل قوله بالجار والمجور وانما
 فالمقبوض ذكر كونه فاعلا او مبتدأ او كون الفاعل في الفاعل بالجار
 والمجور وانما وقع في البين **قوله** عند الحذف قال في المعنى
 واختاره ابن مالك ويؤيده ان لا قبله في التقديم والتأخير
 انتهى وما نقله عن ابن مالك من ان يكون قد تقدم من ان قوله هذا
 اسما في قوله فاعلا ان ابن مالك يجزم ان الفاعل في الفاعل
 هو الفعل المحذوف كما تقدم **قوله** والجملة صفة اي سوا
 اعربها المرفوع فاعلا او مبتدأ والموصوف رجل ولم يبدل السج
 نحو في قوله الجار والمجور مع المرفوع بعده صلة او لا وسئل
 في المعنى لانه بقوله جزماني في الدار اوجه وزيد عند كل اوجه
 ومزرت يزيد عليه صفة انتهى **قوله** افع الله مسك